

قرار رئيس مجلس الوزراء

رقم ١٤٦٣ لسنة ٢٠٠٦

بتعديل المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية

لقانون مكافحة غسل الأموال الصادرة

بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣

رئيس مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ :

وعلى قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم ٨٨

لسنة ٢٠٠٣ :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ بإصدار اللائحة التنفيذية

لقانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢ :

وعلى قرار رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال رقم ١ لسنة ٢٠٠٦ :

وعلى قرار وزير المالية رقم ٤٢٥ لسنة ٢٠٠٦ بتنظيم إجراءات الإقرار الجمركي

للقادمين إلى البلاد والمسافرين منها :

وبناءً على ما عرضه رئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال :

قرر :

(المادة الأولى)

يستبدل بنص المادة (١٤) من اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال

الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ النص الآتي :

هـ يكون إفصاح المسافر عند دخول البلاد أو الخروج منها ، عما بحوزته من النقد الأجنبي الذي يتجاوز عشرة آلاف دولار أمريكي أو ما يعادلها ، على نموذج يتضمن البيانات التي تحددها وحدة مكافحة غسل الأموال .

وتكون مصلحة الجمارك هي المسئولة عن تلقي بيانات الإفصاح المشار إليها في منافذ الدخول والخروج ، وذلك وفقاً للقواعد والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير المالية ، ويجب إرسال صورة معتمدة من بيانات الإفصاح عن النقد الأجنبي إلى وحدة مكافحة غسل الأموال بالإجراءات التي يتم الاتفاق عليها بين الوحدة وبين مصلحة الجمارك ، وعلى الوحدة إدراج هذه البيانات في قاعدة المعلومات لديها ، لاتخاذ ما يلزم بشأنها .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بقرار من وزير المالية المشار إليه في المادة السابقة .

صدر برئاسة مجلس الوزراء في ٢٠ رجب سنة ١٤٢٧ هـ

(الموافق ١٤ أغسطس سنة ٢٠٠٦ م) .

رئيس مجلس الوزراء .

دكتور / احمد نظيف